المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في: 08 ماي 2019 02 رمضان

منشور رقم : 6/2019

إلى،
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: إحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فوعيا من السلطات الحكومية بالتحديات الكبرى لإشكالية التشغيل ببلادنا، وبأهمية تتبع وتقييم أداء السياسات العمومية والاستراتيجيات والمخططات القطاعية فيما يخص إحداث مناصب الشغل، وتفعيلا للتدابير التي تضمنها البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2018-2021 المصادق عليه من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل بتاريخ 11 أبريل 2018، تقرر إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي، وكذا استشراف مناصب وفرص الشغل على المدى المتوسط والبعيد.

وفي هذا الإطار، ومع مراعاة الاختصاصات الموكولة الى قطاعات أخرى، تتولى هذه اللجنة، على الخصوص، القيام بالمهام التالية:

- تتبع دوري لحصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال إحداث وفقدان مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة؛
- إثارة الانتباه الى أي بطء في وتيرة إحداث مناصب الشغل مقارنة بالتوقعات التي اعتمدتها المخططات والاستراتيجيات القطاعية؛

- استشراف عدد مناصب وفرص الشغل المتوقع إحداثها على المستوى القطاعي والوطني والجهوي؛
- العمل على تطوير وتوحيد آليات ومناهج تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل، مع جعل عملية تقييم الأثر على التشغيل في صلب هذه الاستراتيجيات؛
- العمل على تطوير وتوحيد المقاربات والعمليات الإحصائية المعتمدة لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي؛
- اقتراح إجراءات وتدابير عملية من شأنها الرفع من تناسق الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية من أجل الرفع من نجاعة وقعها الإيجابي على التشغيل؛
- رصد المعطيات الكمية والكيفية حول مسار الإدماج المهني في سوق الشغل؛
- رصد القطاعات الاقتصادية والمقاولات التي تواجه صعوبات في الحفاظ على مناصب الشغل من أجل اقتراح تدابير وإجراءات للحد من آثارها السلبية على التشغيل.

وتتألف هذه اللجنة من ممثلي القطاعات والمؤسسات والهيئات التالية:

- وزارة الشغل والإدماج المهني (رئيس اللجنة)؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛
- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛
- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

ويمكن لرئيس اللجنة دعوة أي قطاع حكومي أو مؤسسة عمومية أو ممثلين للمجتمع المدني أو خبراء مختصين يرى فائدة في حضورهم للمشاركة في أشغال هذه اللجنة.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك، وترفع خلاصاتها وتوصياتها الى السيد رئيس الحكومة.

ولتفعيل عمل اللجنة، أرجو منكم موافاة وزارة الشغل والإدماج المهني باسم وصفة ممثلكم داخل هذه اللجنة على أن يكون من مستوى مدير مركزي أو من يماثله.

وبناء على ما سبق، أدعوكم إلى إعطاء تعليماتكم من أجل الحرص على حسن تطبيق مضامين هذا المنشور والالتزام بمقتضياته والمساهمة الفاعلة في أشغال اللجنة المذكورة، وذلك توخيا لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني